

Justice for Darfur

للنشر الفوري

توقيف الرئيس السوداني عمر البشير خطوة هامة نحو العدالة لضحايا دارفور

(لاهاي / ٤ مارس ٢٠٠٩) إن قرار اليوم من قبل المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف في حق الرئيس السوداني المشير عمر البشير يعتبر خطوة هامة في سبيل محاربة الإفلات من العقاب المصاحب للجرائم البشعة المرتكبة في دارفور. وكما ذكرت حملة العدالة من أجل دارفور، إن الرئيس البشير أصبح مطلوباً من قبل المحكمة الجنائية الدولية للجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

و تطالب حملة العدالة من أجل دارفور المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة السودانية للإلتزام بتنفيذ مذكرة التوقيف، خاصة وأن الحكومة السودانية قد فشلت في القبض على المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الخاضعة للقانون الدولي، كما إستمرت في رفضها للتعاون مع محكمة الجنايات الدولية بما فيها تسليم المشتبه بهم.

و صرح ديسماس نيكودا، من المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين قائلاً: "تمثل المحكمة الجنائية الدولية الأمل الأفضل في تحقيق العدالة للضحايا في دارفور، وعلى المجتمع الدولي العمل من أجل أن يلتزم السودان بالتعاون مع المحكمة، بما فيها تسليم كل من تصدر مذكرة ضده".

يذكر أن مجلس الأمن الدولي كان قد فوض في العام 2005 المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور منذ العام 2002 وتقديم مرتكبيها للمحاكمة. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن ثلاثة مذكرات توقيف في حق: الرئيس عمر البشير، وزير الدولة للشئون الإنسانية الحالي أحمد هارون، وقائد مليشيا الجنجويد علي كشييب، هذا إضافة لطلب المدعي العام بإصدار مذكرات توقيف في حق ثلاثة من قادة الحركات المسلحة المتورطين في الهجوم على قوات حفظ السلام الدولية بدارفور.

وفي هذا السياق، تطالب حملة العدالة من أجل دارفور، تطالب أعضاء مجلس الأمن الدولي بالإستمرار في إلتزامهم بدعم إستقلالية المحكمة الجنائية الدولية، ورفض أي محاولة لإستخدام المادة 16 من نظام روما الأساسي الذي يُرجى التحقيق وتقديم المتهمين للعدالة حول الجرائم المقترفة بدارفور والمندرجة تحت القانون الدولي.

من ناحية اخرى، بداء العديد من المسؤولين السودانين، على مدى الأشهر الاخيرة، في التهديد بأن إصدار مذكرة توقيف في مواجهة الرئيس البشير ستعرض ممتلكات وأمن العاملين بالأمم المتحدة للخطر، وكذلك أمن العاملين في تقديم العون الإنساني بالسودان. وتعتبر حملة العدالة من أجل دارفور، في هذا السياق، عن قلقها ايضا إزاء المضايقات المستمرة التي يتعرض لها المدافعين(ات) عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن يعملون من أجل دعم الضحايا والعدالة في دارفور. وطالبت الحملة قائلة "يجب على مجلس الأمن الدولي أن يشير بوضوح للسلطات السودانية أن التهديد أو الهجوم على قوات حفظ السلام والعاملين بالمنظمات الإنسانية والمدنيين

في دارفور والسودان كرد فعل لقرار محكمة الجنايات الدولية بإصدار مذكرة التوقيف يعتبر أمراً غير مقبول على الإطلاق". فمن واجب الحكومة السودانية وفقاً للقانون الدولي أن تضمن سلامة العاملين بالمنظمات الإنسانية وتسهيل حركتهم، فضلاً عن تسهيل وضمان وصول العون الإنساني لمن هم في أمس الحاجة إليه، خاصة النازحين داخلياً. وتذكر حملة العدالة من أجل دارفور أن الهجمات المتعمدة على العاملين في الحقل الإنساني وبعثات حفظ السلام من قبل أي من أطراف النزاع يشكل، بموجب القانون الدولي جرائم حرب.

إن الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي للمحكمة الجنائية الدولية أمراً جوهرياً لتمكينها من تحقيق العدالة في دارفور.

معلومة الى رايس التحرير:

"العدالة لدارفور" حملة تدعمها 29 منظمة على نطاق العالم بأسره، وتدعو المجتمع الدولي إلى ضمان توقيف الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور، بالسودان، على وجه السرعة وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة).
تجدون مرفقا لائحة باثنا المنظمات ٤٦ الموقعة على هذا البيان. لمعلومات إضافية الرجاء زيارة الموقع التالي www.justice4darfur.org

في هذا الشأن برجاء الاتصال بالأشخاص التالي ذكرهم:

في كامبالا يمثل المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، ديسماس نوندا (اللغة الإنجليزية):
(الخليوي) +25-675-331-0404; +25-641-434-0274

في القاهرة يمثل معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان السيد معتز الفجيري (اللغة العربية والإنجليزية):
+20-227-951-112; or +20-123-429-991 (cell); أو moataz@cihrs.org أو melfegier@hotmai.com

في نيويورك يمثل هيومن رايتس ووتش السيد ريتشرد دكر (اللغة الإنجليزية والفرنسية):
(الخليوي) +1-917-747-6731; +1-212-216-1248 أو richard.dicker@hrw.org

في لندن يمثل منظمة العفو الدولية السيد كريستوفر كيث هول (اللغة الإنجليزية): 207-413-5733 (0)-44+ أو chall@amnesty.org

في باريس تمثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان السيدة كارين بونو (اللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية):
(خليوي) +33-6-72-34-87-59

في داكار يمثل منظمة اللجنة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان السيد اليون تين (اللغة الفرنسية): 221 77+
644 3396

في لاجس يمثل منظمة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومشروع المساءلة السيد ادتوكونبو موموني (اللغة الإنجليزية):

+23-480-231-391-90

في لاهاي يمثل منظمة البرلمانيين من أجل العمل العالمي السيد ديفد دينات كاتن (اللغة الإنجليزية والفرنسية والإطالة):

donat@pgaction.org (خليوي) أو +31-70-360-4433 أو +39-333-166-0309

في نيو يورك يمثل منظمة حقوق الإنسان أولا السيد نيكلاس بورنيات (اللغة الإنجليزية): +21-28-45-52-42
او

+91-73-28-92-52 (خليوي)

في لندن يمثل منظمة إيجس الاستثماني السيد جيمز سميث (اللغة الإنجليزية): +44-792-147-1985

في نيو يورك يمثل التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الدولية السيد ستيف لاموني (اللغة الإنجليزية):

+1-646-465-8514 أو lemony@iccnw.org وفي لاهاي تمثله السيدة سيسيليا نيلسون كلفنر (اللغة الإنجليزية):

+31-70 311 10 85 أو nilsson@iccnw.org

خلفية:

- في مارس 2005، إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار 1593 والخاص بإحالة أوضاع حقوق الإنسان في دارفور منذ 1 يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وطالب القرار "أن تتعاون الحكومة السودانية وكافة أطراف النزاع مع القرار بصورة كاملة وأن تقدم أي مساعدة ضرورية للمحكمة والمدعي العام. وبالرغم من أن السودان لم يصادق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا انه ملزم بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- في أبريل 2007، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق وزير للدولة الحالي للشئون الإنسانية أحمد هارون، وأحد قادة الجنجويد علي كشيبي حيث يشتبه بأنهم ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد رفضت الحكومة السودانية باستمرار التعاون مع المحكمة وتوقيف وتسليم المشتبه فيهما.
- في يونيو 2008، جدد مجلس الأمن دعوته " للحكومة السودانية وجميع أطراف النزاع في دارفور للتعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية وبما يتفق مع قرار مجلس الأمن 1593 للعام (2005)، وذلك من أجل وضع حد لظاهرة الإفلات من عقوبة الجرائم المرتكبة في دارفور".
- في 14 يوليو 2008، طالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الدائرة الابتدائية رقم 1 بالمحكمة الى إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس البشير لإتهامه بعشر تهم متعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

- في 20 نوفمبر 2008، طالب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات توقيف ضد ثلاثة من قادة المسلحة بدارفور لاتهامهم بإرتكاب جرائم حرب ضد قوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي في حركية في سبتمبر 2007.
- قامت الدائرة الابتدائية رقم 1 بالمحكمة الجنائية الدولية بدراسة الأدلة التي قدمها المدعي العام لمعرفة ما إذا كانت ستوافق على طلبه المقدم في 14 يوليو أم لا. وقد تم إصدار مذكرة التوقيف ضد الرئيس عمر البشير عن جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية اليوم بعد أن توصل قضاة الدائرة الابتدائية رقم 1 الى أن هناك "أدلة منطقية تدعو للإعتقاد" بأن الرئيس البشير قد ارتكب الجرائم المتهم بها.

الموقعين:

- عمل الشباب الغيني من أجل دعم التنمية والازدهار
- عمل المدافعين عن حقوق الإنسان المسيحي في شابوندا
- العمل المسيحي ضد التعذيب
- عمل من أجل حقوق الانسان والصدقة
- إيجس الاستئماني
- مبادرة التنمية الأفريقية والسلام
- الأمريكان ضد الإبادة الجماعية في دارفور
- منظمة العفو الدولية
- المركز العربي لاستقلال القضاء والوظيفة القانونية – مصر
- التحالف العربي من أجل دارفور
- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
- المركز البحريني لحقوق الإنسان
- جمعية حقوق الإنسان بالبحرين
- معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- مركز تطوير الموارد المدنية والوثائق
- التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الدولية
- النداء للتجمع بدارفور
- مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان
- منظمة مساعدة دارفور
- منظمة المصالحة وتنمية دارفور
- مشروع إعادة اعمار دارفور
- اتحاد أبناء دارفور بالمملكة المتحدة
- الاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- منتدى من أجل تعزيز المجتمع المدني – FORSC بوروندي
- تحالف غامبيا الأخلاقي
- إنذار الإبادة الجماعية
- حقوق الإنسان أولاً
- هيومن رايتس ووتش
- الشبكة الطلابية من أجل المحكمة الجنائية الدولية
- المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين

- العدل في العالم
- مجلس كينيا لحقوق الانسان
- المركز المغربي لحقوق الإنسان
- لا سلام دون عدل
- البرلمانين من أجل العمل العالمي
- المجتمع المعد – كينيا
- الوثائق والبحوث القانونية الأفريقية
- اللجنة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان
- انقذوا دارفور كندا
- تحالف انقاذ دارفور
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومشروع المساءلة – نيجيريا
- موقف كندا
- مؤسسة الجسور بين الشمال والجنوب
- مراقب الأمم المتحدة
- شن السلام